

لحد من الواسطة وحرمان الكفاءات الوطنية التميمي لإخضاع المرشحين لشغل المناصب القيادية لاختبار كفاءة وقدرات إدارية متطورة

نهجا جديدا في جلب مرشحي المناصب من جهات أخرى وليس من ذات الجهات التي يوجد فيها الكثير من المستحقين لشغل تلك المناصب، الامر الذي يساهم في تردي أداء القيادي بسبب عدم تعاون الموظفين في القطاع الذي يتولاها وذلك لأنه أتى من خارج جهتهم.

وفقا للنظم واللوائح المنصوص عليها في القوانين المعمول بها ولدى القضاء خلال ثلاثة اشهر. مادة 6: يلغى هذا القانون كافة القوانين التي تعارض معه. مادة 7: يعمل بهذا القانون بعد أن يصدر به مرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

ونصت «المذكرة الإيضاحية» على ما يلي: أكد الدستور الكويتي على العدالة وكفالة حقوق المواطنين حيث جاء في المادة 7 العدل والحرية والمساواة دعوات المجتمع والتعاون والترامح صلة وثقى بين المواطنين كما نصت المادة 8 تصون الدولة دعوات المجتمع وتحفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين ومن هذه الامس الدستورية الاصلية فانه بات على الاجهزة التابعة للدولة الالتزام بهذه النصوص في عملية اختيار القباطين لشغل المناصب القيادية للجهات الحكومية، بعد أن تفتش الواسطة والمحسوبية في اختيار القباطين وحرمان الكفاءات الوطنية الاخرى من تولي المناصب المستحقة لهم، فيما شهد هذا الموضوع

تقدم النائب عبدالله التميمي بالاقترح بمشروع قانون المرفق بشأن «شروط تولي المناصب القيادية والإشرافية»، ونصت مواد القانون على ما يلي: مادة 1: يشتمل هذا المقترح جميع القباطين من وكلاء ووكلاء مساعدين ورؤساء مجالس الإدارات ومدراء عامين ومدراء الإدارات. مادة 2: يمنع وفقا لهذا المقترح تولي تلك المناصب في كافة الجهات التابعة للدولة من خارج المؤسسات التي ينتمي لها المرشحون لشغل هذه الوظائف. مادة 3: يخضع المرشحون لشغل تلك المناصب لاختبار كفاءة وقدرات إدارية متطورة لشغل المنصب المرشح له. مادة 4: تحدد المدة المسموح بها لتولي المناصب القيادية بدورتين كل منها أربع سنوات ولا يجوز التمديد إلا بشروط تحقيق إنجازات غير مسبوقه بعمله ولفترة أربع سنوات بحد أقصى وقرار من مجلس الوزراء. مادة 5: يحق للمتضررين من المستحقين لشغل تلك المناصب ولم يحصلوا عليها الطعن بقرار تولي أي قيادي حصل على المنصب دون استحقاق



عبد الله التميمي

المويزري: إلغاء الرقابة المسبقة هدفه إيجاد تشريعات للاعتداء على أموال الشعب

فستكسبون عشرة اشخاص وستخسرون شعبا بأكمله وأسأل الله لكم الهداية.

والعبث فيها. واطاف المويزري: فالاراضي متوافرة والمال متوافر وإذا كانت الحكومة جادة فبدل هذه المشكلة التي تسببت فيها فليتها طرح المناقصات بشكل علني وشفاف على الشركات المحلية والعالمية لعدد 110 آلاف وحدة سكنية مع جميع خدماتها بما فيها محطات توليد الكهرباء المستقلة لهذه الوحدات السكنية وسترى الحكومة والشعب ان الحل بسيط وبتكلفة اقل بكثير من المليارات التي يخطط البعض للعبث بها. وزاد المويزري: واقول للبعض انكم عتكم التفتيل على الشعب واقفوا العبث بحقوقه وامواله وكل ما تحاولون تسويقه مكشوف ولا يخفي على احد، واقول للبعض اذا كنتم تريدون ارضاء تيار سياسي او مجموعة اشخاص على حساب وطن وشعب

قال النائب السابق وزير الدولة لشؤون الإسكان السابق شعيب المويزري ان المشكلة الاسكانية سببها الفساد المتفشى في الدولة، مشيرا الى ان التحجج في الرقابة المسبقة هو استمرار لهذا النهج الفاسد. وقال المويزري في تصريح صحافي: ان المطالبة بإلغاء الرقابة المسبقة وتغيير القوانين الهدف منه ايجاد تشريعات يتم من خلالها الاعتماد على اموال الشعب مثلما عتفوا به في مشاريع وقضايا كثيرة يعرفها الجميع. وتابع المويزري: والحل لهذه المشكلة بسيط ولا يحتاج الى كل هذه الجحيلة الاعلامية التي تحاول من خلالها بعض الاطراف المستفيدة تصوير ان حل هذه المشكلة امر صعب ومعقد للسيطرة على المشاريع وهدر اموال الشعب



شعيب المويزري



أون الفحطاني - الناشطة الحقوقية والسياسية

رفقا بالكويت

الاستجابات؟ ان ما يحدث ما هو الاضحك على الذنوب وحال البلد من سيئ الى اسوأ. ها هي الشقيقة قطر وصلت لانجازات لم يسبقها اليها احد ليس في الخليج فقط بل في الشرق الاوسط ومنها نيل استضافة محفل رياضي عالمي وهو كأس العالم رغم امكانياتهم التي تقل عن امكانيات الكويت ولكنهم عملوا باخلاص. وما هي الشقيقة دولة الامارات العربية المتحدة ممثلة بامارة دبي وهي حديثة عهد في التنمية وصلت الى العالمية بزمن قياسي حتى اصبحت حلما لكل انسان على وجه المعمور ليحظى بفرصة العيش والعبث بها حتى حققوا اخيرا نجاحا باهرا فوزهم باستضافة «اكسبو 2020»، الا يخجل المجلسان من الوضع المتخبط والمخزي الذي وضعوا البلد فيه، الا يخجل المجلسان من الانجازات التي حققتها الدول المجاورة بالرغم من امكانيات الكويت افضل بكثير وخصوصا ان الكويت هي الرائدة والسباقة في المنطقة في شتى المجالات، وانا شخصيا اقف اجلالا واحتراما لاشقاقتنا في الخليج لما وصلوا به الى العالمية. وللأسف الشديد والحكومة والمجلس شريكان في تردي اوضاع البلد. الدستور اقر بفصل السلطات الثلاث مع تعاونهما ولكن السلطتين التشريعية والتنفيذية توحدتا ضد الوطن والمواطن فهي جريمة كبرى في حق الكويت. حتى اصبحنا كالعيس تحمل على ظهورها الماء للآخرين وهي عطشى تشكو الضما. نقولها ناصحين للمجلسين: رفقا بالكويت واهلها واتركوا الاستجابات التي اوقفت حال الكويت وهدمتم ما بناه وأسسها من نور في ذاكرة الكويتي والكويتيين كما خلد الأباء والاجداد اسماهم وهم في ذاكرتنا لانهم بنوا الكويت باخلاصهم وتقانيهم وتجردهم من المصالح الشخصية. احتم كلامي بدعاء اللهم احفظ الكويت واهلها من كل مكروه. امين يا رب العالمين.

الاستجابات اداة رقابية يستخدمها النائب لتصحيح مسار الحكومة أو أحد اعضاءها في حال حاد عن الطريق الصحيح، ويأتي الاستجاب بعد استنفاد كافة الادوات الرقابية حسب ما حدده اللائحة الداخلية لمجلس الامة، والهدف من الاستجاب هو حماية البلد والشعب من الممارسات التي تعوق مسيرة النهضة والتنمية وحماية اموال ومقدرات الوطن وتحسين أداء السلطة التنفيذية لما يرتقي للمستوى الذي يضمن الاستقرار والتقدم والرفق للدولة بجميع قطاعاتها، ومن اهداف الاستجاب ايضا الخروج بافضل التشريعات والقوانين التي تصب في صالح الوطن وبنائه. وبالطبع هذا هو الدور الحقيقي المنوط بالمشروع وعضو مجلس الامة، ولكن ما يحدث في السنوات الاخيرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ما هو الا تخبط والضرية يدفعها الوطن والشعب المغلوب على امره. تعددت الاستجابات وكثرت حتى اننا لم نعد نستطيع حصرها، ولكن ما الهدف وما النتيجة منها؟

للأسف لا شيء وحالنا من سيئ الى اسوأ واصبح مجلس الامة يشكل عبئا ثقيلا على المواطن بدلا من ان يكون ممثلا للعبث مدافعا عن حقوقه حاميا للمال العام وثروات الوطن. الشعب ساخط وضجر ومن تلك الممارسات التي اوقفت دورة التنمية والتطور وقصور التشريع وتدني مستوى الخدمات في الدولة. ما الذي نستفيد نحن الشعب من مجلس جاء مكملا لدور الحكومة التي لا تعمل وفق المهام الحقيقية المنوطة بها. ومن يطلق عليهم ممثلو الامة، هم اول من وقف ضد المجلس ومنه المواطن. ما الفائدة من مجلس امة يلون ويتظلل تحت عباءة الحكومة تاركا وراء ظهره الدور الحقيقي الذي انتخب من اجله؟ ما الفائدة من تعدد الاستجابات دون نتائج وثمار تقطف لصالح الوطن والمواطن من تلك

عاشور يستنفر من الحجر عن أسماء والكلاء في التربية والتعليم العالي



صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالاً الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف طالب فيه بتزويده بكشف بين فيه أسماء الكلاء والكلاء والمساعدين ومسئولياتهم الوظيفية والمؤهل الدراسي وعدد سنوات الخدمة في وزارتي التربية والتعليم العالي.

الجلال: الإدارة العامة للجمارك بحاجة إلى تطوير



طلال الجلال

أكد النائب طلال الجلال ان الادارة العامة للجمارك بحاجة الى تطوير، تبدأ باختيار مدير تكنوقراط من ابناء الادارة قادر على تطوير العمل بها. وطالب الجلال نائب رئيس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم العبدالعزیز باختيار مدير للادارة العامة للجمارك من أبناء الادارة، ليكون خلفا للمدير الحالي الذي سيتقاعد على أيام قليلة، مشددا على أن ذلك هو الحل السليم لارتقاء بمستوى أداء إدارة الجمارك. وأوضح الجلال ان اعتماد أسلوب التكنوقراط يجب ان يكون مبدا تسير عليه الحكومة في اختياراتها للمناصب القيادية، لانه الخيار الامثل في النهوض بمستوى الأداء. وشدد الجلال على ان الادارة العامة للجمارك بحاجة الى واحد من ابناءها من ذوي الكفاءة والخبرة، يكون قادرا على تطوير العمل بها.

الطاحوس للإبراهيم: هل قمتم بالتنفيذ بالخطة السنوية لتنفيذ مشاريعكم؟



أسماء الطاحوس

وجه النائب أسماء الطاحوس سؤالاً الى وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة م.عبدالعزیز الابراهيم قال فيه: تناول التقرير السنوي الصادر عن ديوان المحاسبة في شأن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ الوزارات والإدارات الحكومية والحسابات الختامية وفي القسم الخاص بفحص ومراجعة أعمال وزارة الأشغال العامة العديد من صور المخالفات القانونية والمالية والخروج على احكام قواعد تنفيذ الميزانية السنوية للدولة، فضلا عما تخطه هذه المخالفات من صور إهدار المال العام، بل ويمثل بعضها الآخر خروجاً على مقتضى أمانة أداء الواجب الوظيفي بصورة تتطلب الوقوف على أسبابها ونتائجها وإجراءات الوزارات حيالها حفاظاً على حقوق الدولة والخزائنة العامة، خاصة عن اعمالها في نطاق ميزانية 2012/2013. وطالب بتزويده وإفادته بما إذا كانت الوزارة قد قامت بالتقيد بالخطة السنوية لتنفيذ مشاريعها، فإذا كانت الإجابة بنعم فما المشاريع التي تم تنفيذها؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما المشاريع التي لم تقم الوزارة بتنفيذها بصورة كاملة؟ وتلك التي لم تكتمل خلال المدة المحددة لها؟ وما أسبابها عليه مبدئياً باللجنة الاسكانية البرلمانية ومن ثم احواله للجنة الشؤون المالية تهديدا لإقرارها ورفع مجلس الأمة خلال الأيام المقبلة.

تؤول ملكية البيت الحكومي للورثة في حالة وفاة الأب عسكرياً: إعادة صرف بدل الإيجار للمستحق بذات قيمته في حالة بيعه العقار الممول له للمرة الأولى

في شأن الرعاية السكنية وجاء من بين تلك التعديلات تعديل المادة (19) منه بما يستحق معه رب الأسرة المقيد طلبه للرعاية السكنية بدل إيجار شهري تدفعه المؤسسة العامة للرعاية السكنية له شهرياً، وحتى تاريخ حصوله على الرعاية السكنية. واشتملت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم (26) لسنة 2006 المشار إليه على أن الغاية هي استمرار صرف البديل حتى يحصل المواطن على بيته مع مراعاة تناسب قيمة البديل مع الزيادة المطردة في أسعار السلع والخدمات وارتفاع قيم الإيجارات العقارية وفقاً لحكم المادة المشار إليها موضع التطبيق صدر قرار وزير الدولة لشؤون الإسكان رقم (6) لسنة 2006 في شأن بدل الإيجار وقد قرر في المادة الثانية منه لاستحقاق البديل ألا يكون قد سبق شموله بالرعاية السكنية من قبل الدولة. وما كان البعض من مستحقي الرعاية السكنية يضطر إلى التصرف في العقار الذي قام ببنائه أو شرائه بالقرض الإسكاني لا يعاد صرف بدل إيجار له باعتبار أنه قد سبق إفادته بالرعاية السكنية. ونصت مواد الاقتراح بقانون الثاني على الآتي:

● مادة أولى: تضاف إلى المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي: «واستثناء من حكم الفقرة الأولى يعاد صرف بدل الإيجار للمستحق بذات قيمته للمرة الأولى وذلك لمدة سنتين من تاريخ اتمام البيع، وتحدد شروط وضوابط واحكام هذا الاستحقاق في هذه الحالة بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس إدارة المؤسسة». ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون الأول على ما يلي: صدر القانون رقم (26) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراحين برغبة الأول يخص إعادة صرف بدل الإيجار للمستحق بذات قيمته في حالة بيعه العقار الممول له للمرة الأولى والثاني يتعلق بانه في حالة وفاة الأب تؤول ملكية البيت الحكومي لورثته الشرعيين مجتمعين، ويكون لابن الأصغر الحق في التمتع بالرعاية السكنية كاملة، ونصت مواد الاقتراح بقانون الأول على ما يلي:

● مادة أولى: تضاف إلى المادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي: «وفي حالة وفاة الأب تؤول ملكية البيت الحكومي أو القسيمة لورثته الشرعيين مجتمعين ويكون لابن الأصغر الحق في التمتع بالرعاية السكنية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون». ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن تؤول تركة المورث إلى ورثته الشرعيين طبقاً للمبادئ العامة التي يقوم عليها ديننا الإسلامي الذي نهى عنه علومنا الشرعية



عسكر العنزي

انتقد عدم اكتمال النصاب على مدى اجتماعين الكندري: أي تعطيل لعمل اللجنة التشريعية يعرقل الاقتراحات المقدمة لمجلس الأمة

أعلن مقرر اللجنة التشريعية البرلمانية د.عبدالكريم الكندري أنه تقدم بكتاب إلى مكتب المجلس لتباحث ومناقشة تأجيل اجتماعات اللجنة التشريعية وتأثيرها على القوانين المدرجة على جدول اجتماعات. وقال الكندري في تصريح للصحافيين ان «التشريعية» لها دور كبير في آلية عمل المجلس كونها مطبخ التشريعات، واللجنة المغذية للجان المختصة الأخرى، وأن اي تعطيل يعرقل عمل اللجنة سيؤدي إلى تعطيل مجمل الاقتراحات والقوانين المقدمة إلى مجلس الأمة.

وأكد الكندري ان اللجنة التشريعية البرلمانية التي تشكلت في 7 ابناء. وبين الجبيري ان اللجنة ناقشت ايضا زيادة العسكريين وهي مقترحات سبق ان قدمت بالمجلس المبطل الثاني واعيد تقديمها مرة أخرى في المجلس الحالي، لافتاً الى ان الحكومة أيضا طلبت امهالها فرصة للبت فيها، وبعد معرفة لقراره ورفعها على جدول أعمال المجلس.



د. عبد الكريم الكندري

دراسة التكلفة المالية الجبيري: الحكومة طلبت تأجيل النظر في زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء

كشف مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب محمد الجبيري عن أن ممثلي الحكومة طالبوا بتأجيل البت في موقفهم من مقترحات زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء والعسكريين لحين دراسة تكلفتها المالية وتقديم صورها حوله خلال الاسابيع المقبل، مشيراً في الوقت ذاته الى ان اللجنة تنتظر احالة لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية اقتراح زيادة القرض الإسكاني إليها تهديدا لإقراره ورفعها على جدول أعمال المجلس.

وقال الجبيري في تصريح صحافي يوم أمس «عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اجتماعاً مناقشة 3 مقترحات حول العلاوة الاجتماعية لابناء العسكريين بحضور ممثلي الحكومة التي طلبت بدورها مهلة حتى يوم الأحد المقبل لتقديم دراستها بشأنها وتقدير تكلفتها المالية». وأوضح الجبيري ان



محمد الجبيري